دراسة تحليلية مقارنه لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بين عامي 2020-2022 (العراق ومصر والإمارات) حاله دراسية

د.سهيلة عبد الزهرة الحجيمي
جامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد
dr-sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq
د. امل اسمر زبون
جامعة القادسية /كلية الإدارة والاقتصاد
Amel.zaboon@qu.edu.iq
د. شذى سالم دلي
جامعة القادسية /كلية الإدارة والاقتصاد
shatha.dily@qu.edu.iq

الملخص البحث:

يهدف البحث الى استعراض وتحليل وضع الدول المختارة في مؤشر الاقتصاد الرقمي خلال العامين قيد البحث وبيان نسب الانجاز في مؤشرات كل دوله ومقارنتها بالإنجاز المتحقق في الدول الاخرى وبالتالي تأشير مكامن القوه والضعف في المؤشرات والمحاور لكل دوله وللوصول الى الى النتائج المتوخاة من البحث فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لأغراض المقارنة بين البلدان المختارة وبالاعتماد على المصادر الأكاديمية والتقارير الرسمية المتوفرة حول هذا الموضوع.

ومن اهم النتائج التي تم التوصل اليها هي ان الدول المختارة ظلت محافظه على ترتيبها في هذا المؤشر خلال 2020،2022 الا انها درجتها قد ارتفعت بشكل ملحوظ في كل من العراق ومصر وبنسبه بسيطة للأمارات، كما اشرت وجود ضعف في مؤشري البنيه التحتية والابتكار وبنسب متفاوت لكافة الدول المدروسة.

الكلمات المفتاحية :الاقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي، البلدان العربية المختارة.

A comparative analytical study of the Arab digital economy index between the years 2020 and 2022 (Iraq, Egypt, and the Emirates) as a case study

Dr. Sohayla Abdel Zahra Al-Hajimi
Al-Mustansiriyah University / College of Administration and Economics
Dr. Amal Asmar is zaboon
Al-Qadisiyah University / College of Administration and Economics
Dr. Shatha Salem Dily
Al-Qadisiyah University / College of Administration and Economics

Abstract:-

The research aims to review and analyze the position of the selected countries in the digital economy Index during the two years under study, and to show the rates of achievement In the indicators of each country and compare them with the achievement achieved in other countries, thus indicating the strengths and weaknesses in the Indicators and themes for each country. To reach the results expected from the research, the

descriptive analytical method was used for the purposes of comparison between the selected countries, relying on academic sources and official reports available on this subject.

One of the most Important results reached Is that the selected countries maintained their ranking In this Index during 2020 and 2022, but their scores increased significantly In both Iraq and Egypt, with a small percentage for the Emirates. I also indicated the presence of weakness in the indicators of infrastructure and innovation, with varying percentages for all countries Thoughtful.

Keywords: digital economy, Arab index of ,Selected Arab countries digital economy.

المقدمة

يشير الاقتصاد الرقمي إلى الاقتصاد الذي يعتمد على تقنيات الحوسبة الرقمية، كما يشار إليه ايضاً باسم اقتصاد الإنترنت أو الاقتصاد الجديد أو اقتصاد الويب. على نحو متزايد يتشابك الاقتصاد الرقمي مع الاقتصاد التقليدي من خلال الاستفادة من التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات وتوظيفه في الجوانب الاقتصادية.

وعليه فان المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي يعد من المبادرات العربية التي تسعى لتصوير الوضع الرقمي والاقتصادي في الدول العربية، وتسهم في تقديم رؤى وتوصيات رئيسية لصانعي السياسات والقرارات في المنطقة العربية في سبيل تحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي والرقمي المستدام. ويتضمن هذا المؤشر تسع ركائز رئيسة تشمل (البنية التحتية والابتكار والأسواق والأعمال والهياكل المؤسسية والحكومية والقوى العاملة والمهارات الرقمية وخدمات الحكومات الإلكترونية والمعرفة والتكنولوجيا والأسواق المالية والتنمية المستدامة) التي من خلالها يتم تحديد الفرص والتحديات المتاحة لـ 22 دولة عربية، كما إن النتائج الرئيسية لهذا المؤشر سوف تحدد خارطة طريق التي يمكن لكل دولة عربية اتباعها لتحسين استعدادها للتحول الرقمي.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في ان الاقتصاد الرقمي يعزز من إمكانيه وجود مجتمعات ذكية، تمتلك قدرات تربط جميع الجهات على تعددها واختلافها كالسلطات العامة، والحكومة، ومشاريع الأعمال الريادية وغيرها، والمواطنين كافة، مما يسهم في اتخاذ أفضل القرارات، وكذلك تعزيز القدرة للاستفادة القصوى من التقنيات الموجودة لتنفيذ المهام المختلفة، ولضمان تحقيق فرصة للمشاركة في الفعاليات والنشاطات التي كانت بعيدة المنال في الماضي ونشر مجتمع المعلومات والمعرفة.

أهداف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على مفهوم الاقتصاد الرقمي وسماته مع بيان مكونات المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي وترتيب الدول المختارة فيه وتحليل مقارنه نسب الإنجاز فيما بينها خلال عامي ٢٠٢٠،٢٠٢٢

مشكلة البحث :

يتضمن المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي اختلافات في الإنجاز بين الدول العربية وكذلك ما بين عامي ٢٠٢٠،٢٠٢٢ وعليه فان مشكلة البحث تثار بالتساؤل الآتي : (هل ان الدول المختارة

استطاعت ان تحسن نسب إنجازها في محاور المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي خلال العامين المذكورين وهل يوجد تفاوت واختلاف في نسب الإنجاز بين تلك الدول؟

فرضية البحث :

ان بعض الدول العربية المختارة حققت خطوات متقدمة في نسب الإنجاز الخاصة بالمؤشر العربي للاقتصاد الرقمي والأخرى كان إنجازها ضعيفاً مما ترتب عليه اختلاف في ترتيبها ضمن هذا المؤشر.

منهجية البحث:

لغرض الوصول الى الاهداف المتوخاة من البحث فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لأغراض المقارنة بين البلدان المختارة وبالاعتماد على المصادر الأكاديمية والتقارير الرسمية المتوفرة حول هذا الموضوع.

المطلب الاول : مفهوم الاقتصاد الرقمي (Digital economy) وسماته

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الاقتصاد الرقمي إلا أن معظمها يشير إلى نفس المعنى، فعند تناوله بالمفهوم الواسع فإنه يعبر عَن التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد الوطني والقطاعي والدولي من جهة أخرى، وبالتالي يحقق الشفافية والفورية والإتاحة الجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما. ((1))

كما يعرف الاقتصاد الرقمي على أنه الاقتصاد الذي يوظف التقنيات الرقمية في تطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة كفاءة انتاج السلع وإنجاز الخدمات وتحسين نوعيتها وتوفير فرص لخلق سلاسل قيمة جديدة وزيادة رفاه الفرد[2]

وتعرفه منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد من خلال مكوناته، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم مفهوم الاقتصاد الرقمي إلى مفهوم ضيق ومفهوم واسع. يُعبر المفهوم الضيق عما يُسمى القطاع الرقمي الذي يشمل البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات والقطاعات المنتجة لتقنية المعلومات والاتصالات، وكذلك قطاع السلع والخدمات الرقمية والخدمات المبنية على المنصات الرقمية، اما المفهوم الأوسع، فيشير بصفة عامة إلى استخدام التقنيات الرقمية لأداء الأنشطة الاقتصادية المختلفة .[3]

ويعرف أيضا بأنه اقتصاد مبني على نظام يحركه وينظمه المعرفة وانتشار المعلومة والسيطرة عليها، حيث تتنافس الشركات على استقطاب المواهب البشرية ورأس المال البشري المؤهل والذي بدوره يعطي الموظفين فرصة أكبر نحو التغيير.

وعرفته الاسكوا بأنه الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الرقمية ويرتكز على عدة مكونات، منها البنية التحتية التكنولوجية، والأجهزة والبرمجيات، والشبكات، بالإضافة إلى الآليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية، ومنها التجارة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية التي تتم بالكامل على شبكة الإنترنت. وهذا ما يعكس أهمية دور الإنترنت في الاقتصاد العالمي،

---

(1) اسماء ناويس واخرون ، الحكومة الالكترونية كأحد اشكال ارساء الاقتصاد الرقمي – قراءة لواقعها في الوطن العربي، مجلة العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الوادي، الجزائر، مجلد (٢)، عدد (١)،٢٠١٨،ص٢٦٢

(2) صندوق النقد العربي، الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٢٠ ص

(3) مركز البحوث والمعلومات، الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية الواقع والتحديات، الرياض، ٢٠٢٢، ص٥.

مما حمل البعض على تسمية الاقتصاد الرقمي أحياناً باقتصاد الإنترنت، أو الاقتصاد الجديد، أو اقتصاد الويب.[1]

ويتميز الاقتصاد الرقمي بالعديد من السمات والخصائص ومنها:[2]

١-انه يعتمد بصورة رئيسيه على الإنترنت في اداء مختلف العمليات والمعاملات

٢-اقتصاد لا يعتمد على الأسواق بمفهومها التقليدي المركز على الحدود الجغرافية فهناك قضاء الكتروني افتراضي لتسويق المنتجات والخدمات الرقمية والمعرفية.

٣- انه اقتصاد يرتكز على اللاملموسات بدل الملموسات فمخرجات هذا الاقتصاد ليست سلع أو منتجات مادية وانما هي افكار وعلامات تجارية وخدمات ملموسة.

٤- يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال

٥-اقتصاد لا يعاني من مشكلة الندرة بالمعنى التحليلي القديم، بل هو اقتصاد الموارد التي يمكن استمرار زيادتها عبر الاستخدام المتزايد للمعلومات والمعرفة.

٦- يرتكز الاقتصاد الرقمي على مستوى الثقافة التكنولوجية للمجتمع

٧- يسهم في توفير المعلومات لمتخذي القرار.

المطلب الثانيً: المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي ومكوناته:-

هو مؤشر مركب لقياس تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية استناداً إلى خمس ركائز أساسية تقيس مدى تطور التحول الرقمي على عدد من الأصعدة، تم إعداده في سياق الجهود التي يبذلها الصندوق لتسريع وتيرة التحول الرقمي في الدول العربية بما يتوافق مع استراتيجيته للمده (٢٠٢٠-٢٠٢٥) ورؤيته لعام ٢٠٤٠. [3].

ويمثل واحده أهم مبادرات الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي التي تهدف إلى إعادة بناء وتطوير المنظومات الاقتصادية في المنطقة العربية، ودعم جهود العمل العربي المشترك لتعزيز وتنمية الاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال(٢٠) هدف استراتيجي و(٥٠) برنامج ومشروع تركز على التطوير في مجالات مختلفة مثل: البنى التحتية الرقمية، والحكومة الذكية، والتعليم، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المالية، والرعاية الصحية، والتصنيع والتجارة... الخ، وتقديم رؤى وتوصيات رئيسية لصانعي السياسات والقرارات في المنطقة العربية في سبيل تحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي والرقمي المستدام [4].

---

[1] الامم المتحدة، الاسكوا، الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية ، لجنة التكنولوجيا في اجل التنمية ، ٢٠١٧ ، ص٤.

[2] للمزيد من التفاصيل انظر :-

- عبد القادر زواتنية ، أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في ظل جائحة كورونا (كوفيد19) وأثره على تحقيق التنمية المستدامة - الاقتصاد الرقمي الدولة قطر نموذجاً ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد (١٨) ، العدد (٢٨) ، ٢٠٢٢، ص٢٤.

- وسيله عجال واخرون، دراسة تحليلية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي "دراسة حالة مجموعة من الدول العربية لسنة 2020"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، مجلد (٧)،عدد (١)،٢٠٢٢، ص٣٠٣.

- حلا زيدان ذنون واخرون، واقع مؤشرات الاقتصاد الرقمي في عدد من الدول العربية دراسة وصفيه تحليلية، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، مجلد (١)، عدد (٥)،٢٠٢١،ص١٧٦.

[3] هبة عبد المنعم واخرون، نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، صندوق النقد العربية، متاح على الرابط :https: //www.amf.org

[4] الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي، متاح على الرابط https://arab-digital-economy.org/ar_arab-vision

من شأن بناء هذا المؤشر أن يساعد على تحقيق جملة من الأهداف :-[1]

١- توفير مؤشرات تشخيصية للبيئة الحاضنة للاقتصاد الرقمي والعوامل الرئيسة المحددة لتقدم الاقتصاد الرقمي على مستوى المنطقة العربية.

٢- الرصد الدوري للتقدم المحقق على صعيد التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الدول العربية.

٣- الكشف عن مكامن القوة والتحديات التي تواجه كل دولة عربية فيما يتعلق بالتقدم نحو تعزيز الاقتصاد الرقمي.

٤- مساعدة صانعي السياسات وأصحاب القرار في المنطقة العربية على تحديد المجالات ذات الأولوية ووضع خطط استراتيجية رقمية لتعزيز تحولها إلى الاقتصاد الرقمي وكذلك تقييم مدى فاعلية الاستراتيجيات والرؤى القائمة.

٥- الربط ما بين مستويات تطور الاقتصاد الرقمي وعدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة. ويأتي على رأسها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتطور في الإنتاجية والتنافسية الدولية، ومستويات التنمية البشرية.

٦- تتبع ورصد التطور في مستويات الفجوة الرقمية في الدول العربية سواء فيما يتعلق بالفجوة الرقمية على صعيد الاقتصاد الرقمي أو ركائزه الفرعية الأساسية.ويتضمن هذا المؤشر الأبعاد الاستراتيجية الخمسة للرؤية العربية للاقتصاد الرقمي وهي الاتي: [2]

1 -الحكومة الرقمية ويهدف هذا البعد لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمع من خلال توفير وتحسين تقديم الخدمات العامة بالإضافة إلى مضاعفة جهود الرقمنة لتحسين الكفاءة والشفافية داخل القطاع الحكومي.

2 - الأسس الرقمية ويهدف هذا البعد لتوفير الأسس اللازمة لنظام رقمي متين يشمل البنية التحتية والسياسات واللوائح، والمهارات الرقمية والتمويل والحوكمة وتعتبر هذه المجالات بالغة الأهمية في تطوير النظام الرقمي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي وكذلك على مستوى المؤسسات.

٣-الاستعداد الرقمي للمواطن ويهدف هذا البعد ألي جعل المواطن المحور الأساس لمنظومة التحول الرقمي، وأن تعمل التكنولوجيات الرقمية على تحسين نوعية حياة المواطنين والمجتمع المدني، بما في ذلك الفئات المهمشة والأقليات.

٤-الابتكار الرقمي ويهدف هذا البعد للاستفادة من بيئة الابتكار كمحفز للرقمنة، حيث تؤدى التكنولوجيات الرقمية الجديدة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية إلى ثورة في المفاهيم وإلى خلق مصادر جديدة للقيمة المضافة للعديد من الصناعات.

5 - الأعمال الرقمية ويهدف هذا البعد الى جعل قطاع الأعمال المستفيد الأكبر من عمليات التحول الرقمي، مما يسهم في زيادة القيمة المقدمة للمستهلك، ويحسن من كفاءة التكلفة، ويؤسس قاعدة أكبر من المتعاملين من خلال اتاحة فرص الدخول الأسواق جديدة

هذه الأبعاد الاستراتيجية الخمسة الموضحة في الشكل (١) تعد الأسس الرئيسية المكونة للاقتصاد الرقمي، لذا يجب النظر إليها بمثابة الدعائم التي يجب أن تقوم عليها المنظومات الحكومية لتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة والشاملة وتطوير قدرات الاستجابة لاحتياجات ومطالب المواطنين

[1] هبه عبد المنعم ، واخرون ، مصدر سابق ص٢١،٢٢

[2] الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022 مرحلة ما بعد كوفيد19 وآفاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي، الأمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٢، ص١٧.

والاهتمام والتفاعل المستمر معهم ومع ما يهمهم، من أجل تعزيز مسيرة التحول والمستقبل الرقمي في الدول العربية.

وبناءاً على هذه الأبعاد، يقوم مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بتحليل أداء الدول العربية ويصنفها حسب استعداد كل منها للاقتصاد الرقمي ويقدم تحليلاً احصائياً لكل دولة يحدد فيها موجهات ومتطلبات النمو الاقتصادي والحوكمة المواكبة المتغيرات الرقمية وبناء النماذج المستقبلية. وتتضمن هذه الأبعاد تسع محاور في كل منها يوجد مؤشرات رئيسية واخرى فرعيه وكما هو موضح في الجدول (١). والشكل (٢)

شكل (١) الابعاد الاساسية للرؤية العربيه للاقتصاد الرقمي

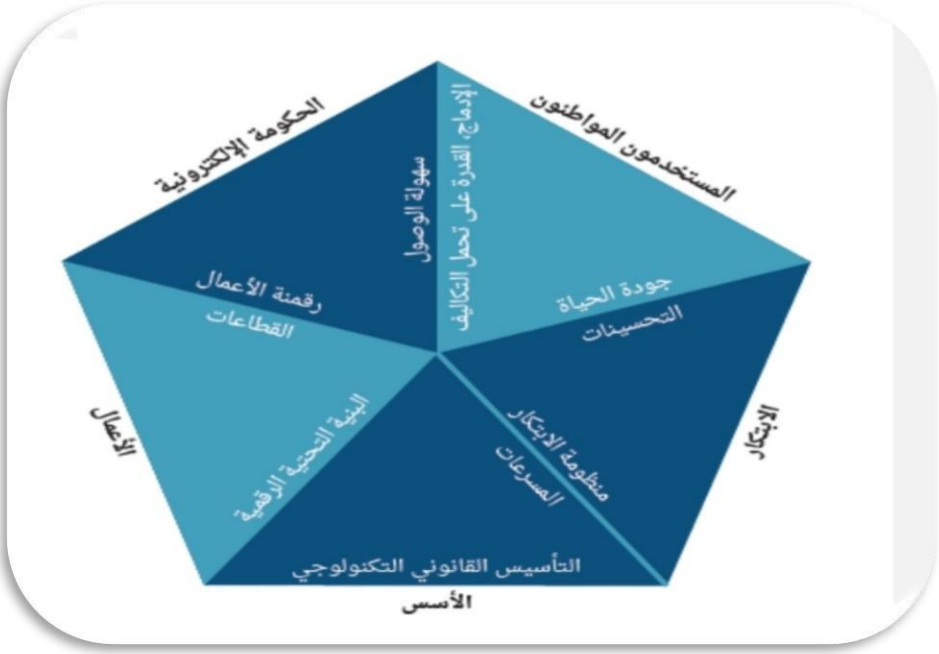

المصدر على الخوري كيف يمكننا بناء الاقتصاد الرقمي العربي؟ نحو مخطط ستراتيجي، متاح على الرابط https://dubaipolicyreview.ae

جدول (١) محاور مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام ٢٠٢٠

التسلسل	المحاور	المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية
1	المؤسسات	3	3
2	البنية التحتية	2	4
3	التعليم والمهارات	5	0
4	الحكومة الإلكترونية	5	0
5	الابتكار	5	0
6	المعرفة والتكنولوجيا	4	0
7	بيئة الأعمال والجاهزية الشبكية	5	8
8	نمو سوق التمويل	6	0
9	التنمية المستدامة	2	0

المصدر : الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي واخرون، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020كوفيد19وضروة التحول إلى الاقتصاد الرقمي، الأمارات العربية المتحدة، ص٣٠

المطلب الثالثً: مقارنة التطور في مؤشرات الاقتصاد الرقمي للبلدان العربية المختارة خلال عامي 2020 -2022

١-تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي للبلدان العربية المختارة خلال عام ٢٠٢٠

يعد الإصدار الثاني من مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية 2020 إصدار ذا طابع خاص وعام نظراً للظروف الاستثنائية التي مر بها العالم أجمع بعد انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد (19) وإعلان منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 بأنه وباء عالمي وكان من نتائجه تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة كبيرة اذ تأثرت بعض القطاعات كلياً أو جزئياً من حيث إغلاق الأعمال، مما أدى إلى فقدان الوظائف وتسريح العمال، وقد تمكنت نسبة كبرى من الشركات من الحفاظ على كفاءة عمل كاملة أو جزئية دون انقطاع كبير من خلال تكييف أنظمة العمل مع التكنولوجيا الرقمية، وأصبح العمل عن معياراً لمعظم الأعمال في القطاعين العام والخاص، والتعلم من المنزل كوسيلة داعمة من خلال منصات رقمية للحافظ على تفاعل الطلاب. كما أن الكثير من الشركات قد عملت على استبدال أدوار موظفيها بشكل كبير من خلال الاستعانة بحلول

وأدوات وخدمات رقمية مثال ذلك اعتماد د قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم على الطلبات الخارجية وخدمات التوصيل من خلال أنظمة الطلبات عبر الإنترنت. وبالتالي فإن الاقتصاد الرقمي سجل موقفاً تاريخياً واستثنائياً في مواجهة هذا التحدي العالمي الذي واجهته البشرية ولم تكن قد استعدت له بشكل كاف، إذ استطاعت الدول التي كانت تمتلك القدرات رقمية أكبر على المواجهة والتعامل والصمود بشكل أكبر مت من الدول الأقل تقدماً في مجال التحول الرقمي [1] .

وبصدد الحديث عن مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي فأنه يقدم صورة شاملة للأداء الرقمي لإثنين وعشرين دولة عربية، من خلال قياس الوضع الحالي لكل دولة عربية على حدة نظراً لتنوع الأوضاع والموارد الاقتصادية بين الدول، وكذلك القيام بتحديد الفجوة الرقمية بين الدول العربية والعمل على مواكبة التطورات في عالم أصبح فيه التحول الرقمي ضرورة من ضرورات الحياة وليس رفاهية كما كان يوصف قبل عام٢٠٢٠ وهذا يتطلب من الدول ضمان حصول جميع مواطنيها على نفس الخدمات والفرص التي توفرها الرقمنة.

وعند متابعه لبيانات للجدول (٢) يلاحظ ان الإمارات العربية المتحدة قد احرزت المرتبة الأولى في جميع الأبعاد الأساسية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام، ٢٠٢٠، لذا كانت من الدول القائدة في هذا المجال لكونها من الدول الجاذبة للاستثمار الدولي كما انها تتميز بقدرتها على التكيف بسرعة وامتلاك مرونة كبيرة في سرعة التحول نحو التطبيقات الحديثة وسهولة تحقيق شمولية رقمية ومالية، وأتمتة كافة الخدمات الحكومية وربطها. وكانت قيمه المؤشر العام (٧٠,٦) في حين تراوحت قيم الأبعاد الرئيسة ما بين(٥٢,٢٦-٨١,٠٤)

في حين كانت مصر من الدول الواعدة في هذا المجال إذ حققت المرتبة (١٣) من بين (٢٢) دولة عربيه مسجله (٤٢,٦) في المؤشر العام وتراوحت رتبتها في الأبعاد الرئيسة بين (١٠-١٢) وبقيم تراوحت بين(٣٨,٥٥-٥٢,٠٨)، وعليه فأنها تعد من الدول التي قطعت شوطاً معقولاً في مسيرة التحول الرقمي، ويمكن اعتبارها من الدول الجاذبة للاستثمار بدرجة أقل عن الدول التي تحتل لراتب الأولى في هذا المؤشر تتميز بامتلاكها بنية تحتية ومعرفية كافية للانطلاق نحو الأمام ويمكنها خلال فترة متوسطة تتراوح بين السنتين والأربعة الانتقال الى مصاف الدول الرقمية القائدة بحال تبنت خطط جريئة وحاسمة نحو استكمال التحول الرقمي حيث انها تحتاج استكمال أعمال الربط الرقمي وتعميق استخدام الهوية الرقمية من خلال منصات حكومية لدعم تقديم الخدمات لكافة المواطنين بالدقة والكفاءة المطلوبة، كما انها لم تستكمل الشمولية الرقمية لكافة المواطنين ومازالت العديد من الأنشطة الاقتصادية تجري خارج المنظومة الرسمية وغير مشمولة مالياً ورقميا .

اما بالنسبة للعراق فإنه يعد من الدول التي تحتاج إلى تنشيط رقمي وبذل مزيد من الاستثمارات لتعظيم قدرات بنيتها التحتية الرقمية لذا فهي من الدول الجاذبة لدعم الدول القائدة والمؤسسات الدولية. ويقع العراق ضمن مجموعه الدول الحاصلة على الترتيب من(13-22) وهي العراق – سوريا – موريتانيا- اليمن- السودان جيبوتي – فلسطين – جزر القمر – ليبيا، الصومال) وهذه الدول المذكورة تحتاج لاستكمال البنية التحتية الأساسية للاتصالات والوصول لخدمات الإنترنت والأمن السيبراني وكذلك تحتاج بشكل واضح وضع خطط استراتيجية للتحول والاقتصاد الرقمي

[1] الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ، مؤشر الاقتصاد الرقمي ٢٠٢٠، كوفيد19 وضرورة التحول نحو الاقتصاد الرقمي، الأمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠،ص٢١،٢٢.

لاستدراك ما فاتها واستكمال بناء قدراتها الرقمية والانطلاق نحو الحداثة بشكل مدروس ومستقر، وقد سجل قيمه المؤشر العام للعراق (٢٠,٢) محتلاً المرتبة الثالثة عشر وبقيم تتراوح بين(٢٥,٥٧-٣٧,٣٨) للأبعاد الرئيسية وكما هو واضح في الجدول (٢)

جدول(٢)ترتيب الدول المختارة وفقاً لأبعاد الاستراتيجية خلال عام ٢٠٢٠

الدولة	الاسس الرقمية		الابتكار الرقمي		الحكومة الإلكتروني		الاعمال الرقمية		المواطن الرقمي		المؤشر العام	
	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة
العراق	13	27.62	20	25.57	15	32.24	19.3	29.02	13	37.38	13	20.2
مصر	10	45.15	11	38.55	10	52.08	11	46.70	12	49.09	10	42.6
الامارات	1	81.04	1	52.36	1	72.98	1	68.71	1	80.71	1	70.6

المصدر :الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 20 20 كوفيد19وضروة التحول إلى الاقتصاد الرقمي، الأمارات العربية المتحدة، صفحات متعددة.

وفي صدد الحديث عن المحاور المكونة لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام2020 يلاحظ ومن خلال الشكل (٢) ان العراق قد سجل ضعفاً في اداء محور المؤسسات الذي سجلت مؤشراته قيم منخفضه في الاداء قياساً لبقية المحاور، اذ يعد اقل قيمة سجلت في المحاور التسعة و بلغت قيمته (٥,١١) ، يليه محور المعرفة والتكنولوجيا ومحور الابتكار ومحور الحكومة الالكترونية ومحور تنمية اسواق المال وبلغت قيمها (٥,١٨)،(١٦,٧)،(١٧,٨٣)،(١٨,٨٤) على التوالي,١٨، في حين سجل محور التنمية المستدامة اعلى قيمه من بقية المحاور التسعة وبلغت (٤٦,٦٥) يليها محور التعليم والمهارات الذي سجل (٣٤,٣).

والجدير بالذكر ان العراق كان الادنى اداءً في جميع المحاور عن بقية الدول المختارة (مصر، الامارات)، في حين تفوق كل من محور التعليم والمهارات والمحور التنمية المستدامة ومحور الحكومة الإلكترونية و محور تنمية اسواق المال وبقيم بلغت(٥٤,٥٩) (٥٢,٢٢)، (٥١,٩٥)، (٥١,٢٣) على التوالي في مصر في حين سجل محور المعرفة والتكنولوجيا ادنى اداء من بين المحاور التسعة وبلغت (١٤,٧٥) ، يليه محور الابتكار بقيمة (٣٢,٦٢) ومحور بيئة الإعمال بقيمة (٢٦,٦٤) مما يؤشر ضعفاً في اداء هذه المحاور والحاجة إلى رفع مستوى انجازها وبالرغم من ذلك يلاحظ ان مصر قد حققت نسب انجاز اعلى في جميع المحاور قياساً بالعراق واقل من الإمارات لتحتل المرتبة (١٣) في المؤشر العام للاقتصاد الرقمي العربي.

اما بخصوص الامارات صاحبة المرتبة الأول على مستوى البلدان العربية والبلدان المختارة فقد حققت نسب انجاز مرتفعاً في كافة المحاور الا ان محور البنية التحتية احتل المرتبة الاولى من بين المحاور التسعة وحقق قيمة بلغت (٩٤,٠٦) يليه محور المؤسسات ومحور التنمية المستدامة و محور التعليم والمهارات ومحور تنميه اسواق المال مسجلة قيم بلغت (٧٤,٧٣) ،(٧٤,٣٢) (٧٣,٧٤)،(٧٢,٩٣)على التوالي، في حين سجلت ادنى إنجاز في َمحور المعرفة والتكنولوجيا

ومحور الابتكار وبقيم بلغت (٢٠,٤٥)،(٤٠,٩٢)على التوالي مما يؤشر ضعفاً في اداء هذه المحاور، وبالرغم من ذلك فأنها ظلت متفوقه على جميع الدول العربية التي شملها التقرير بما فيها الدول المختارة .

الشكل (3) المحاور الرئيسية ومؤشراتها الفرعية لمؤشر

٢ ٠ تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي للبلدان العربية المختارة خلال عام٢٠٢٢

يعد تقرير المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي لعام ٢٠٢٢ الإصدار الثالث الذي يعمل على تقييم(22) دولة عربية بناء على مدى استعدادها الرقمي وعلى قدرتها على الاستفادة الكاملة من الاقتصاد الرقمي لمرحلة ما بعد كوفيد19. وتم إجراء هذا التقييم من خلال خمس إبعاد رئيسه تم ذكرها سابقا وتسع محاور(ركائز) رئيسة اختلفت في ومؤشراتها الفرعية عما كانت عليه في تقرير عام٢٠٢٠ ويمكن ملاحظة ذلك من الشكل (٤).

وقد استند في جمع بيانات كل ركيزة من هذه الركائز إلى مجموعة من المؤشرات الدولية التي حددت الفرص والتحديات المتاحة لـ(22) دولة عربية، وتسهم كل ركيزة من الركائز في القيمة الإجمالية للمؤشر (من 100 نقطة) في كل دولة من الدول وبالتالي تحدد القيمة.

شكل (٤) مرتكزات بناء مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام ٢٠٢٢ (مرحلة ما بعد كوفيد19 وآفاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي، صفحات متعددة.

الإجمالية للمؤشر وترتيب كل دولة ومكانتها ووضعها في المنطقة العربية. جاءت النتائج الواردة في هذا التقرير محفزة، إذ أظهرت تقدماً كبيرًا في الخدمات الرقمية في المنطقة العربية وكذلك قيام العديد من البلدان بتبني نهجاً مرتكزًا على البيانات في تقديم خدماتها الإلكترونية [1].

ومن خلال تتبع بيانات الجدول (٣) يلاحظ ان الدول العربية المختارة قد حافظت على المراكز التي احتلها في عام ٢٠٢٠ الا انها اختلفت من حيث الدرجة التي حققتها، إذ ارتفعت درجه الإمارات في المؤشر العام للاقتصاد الرقمي من (70.6) نقطه في عام ٢٠٢٠ ليصبح (71.37) نقطه في عام حائزةً على المرتبة الأولى ٢٠٢٢ ويعزى ذلك الى ارتفاع درجة إنجازها في محاور (الابتكار، الحكومة الإلكتروني، والأعمال الرقمية) عما كانت عليه في عام ٢٠٢٠، إذ بلغت قيمة الابتكار الذي يتضمن مؤشرين هما الابتكار وقيمته (٦٣,٩٤)نقطه ومؤشر المعرفة والتكنولوجيا

[1] توق للابحاث، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي للعام 2022م تقرير صادر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي (AFDE)، متاح على الرابط https://taoqresearch.org

وقيمته (٢٧,٣٥)،وبلغت قيمة مؤشر الحكومة الالكترونية (٨٥,٥٥)نقطه، في حين يتضمن الأعمال الرقمية مؤشرين هما قوى السوق وقيمته (٧٣,٦٧)نقطه وتطور أسواق المال وقيمته(٨٥,٤٥)نقطه، وبالرغم من ذلك فأنها ظلت متفوقه على جميع الدول العربية التي خضعت للقياس وفقاً لأبعاد الرئيسية للمؤشر العام للاقتصاد الرقمي العربي. والحال كذلك بالنسبة لمصر التي ظلت محتفظة بالمرتبة (١٣) من هذا المؤشر الا انها اختلفت في درجه المؤشر العام الذي بلغ(٥٢,٣٦)نقطه بعدان كانت درجته(٤٢,٦) في عام ٢٠٢٠ الناتجة عن ارتفاع إنجازها في الأبعاد الخمسة الرئيسة، ماعدا بعد(الأسس الرقمية) الذي انخفض عما كان عليه في عام ٢٠٢٢ الامر الذي يدلل على الجهود التي تبذلها مصر في التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

وفي السياق ذاته يلاحظ ان العراق بقي محافظاً على مرتبته الي احتلها في عام ٢٠٢٠ الا ان درجة المؤشر العام قد ارتفعت من(٢٠,٠٥) نقطه في عام ٢٠٢٠ ليصبح (٣٣,٩٥)نقطه في عام ٢٠٢٢ ويعزى ذلك الى ارتفاع إنجازه في بعدي الابتكار والأعمال الرقمية، الأمر الذي يؤشر الفجوة بينه وبين الدول المختارة التي تسير بخطى كبيره نحو التحول الرقمي من خلال توفير البنى التحتية وتشجيع الابتكار وتوفير الخدمات الحكومية الإلكتروني وتطوير اسواقها المالية.

وفي صدد الحديث عن المحاور المكونة لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام ٢٠٢٢ يلاحظ من خلال الشكل (٥) أن الدول العربية المختارة قد حققت ارتفاعاً ملحوظا في محاور(المؤسسات، الابتكار، المعرفة والتكنولوجيا، قوى السوق، وتطور أسواق المال) عما كانت عليه في عام ٢٠٢٠، في حين شهد محور البنية التحتية انخفاضا في جميع الدول المختارة عما كان عليه في عام ٢٠٢٠ وذلك التراجع اداءها في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المحور في مؤشر تكوين رأس المال كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي. أما بقية المحاور يلاحظ ان محور التعليم والمهارات قد سجل انخفاض في قيمة المؤشر العام للعراق مقارنة ببقية الدول وعما كان عليه في عام ٢٠٢٠ أيضا من (٣٩,٣٤) نقطه في عام ٢٠٢٠ ليصبح (٣٥,١٧) نقطه في عام ٢٠٢٢ مما يؤشر ضعفا حكومياً في الجهود المبذولة لرفع مهارات العاملين الرقمية، اما بالنسبة لمحور التنمية المستدامة فقد سجل انخفاض ذلك في قيمة هذا المؤشر في الإمارات من (٧٤,٣٢) نقطه في عام ٢٠٢٠ ليصبح (٦٣,٩٤) نقطه في عام ٢٠٢٢ بسب ضعف إنجازها في الهدفين (٨)،(١٧) من أهداف التنمية المستدامة، الا انها بالرغم من ذلك ظلت متفوقه على العراق ومصر في هذا المحور احتلت المرتبة السادسة من بين (٢٢) دوله عربيه خضعت للقياس ضمن هذا المؤشر.

ونخلص مما تقدم إلى أن الدول العربية صنفت وفقاً للمؤشر العام للاقتصاد الرقمي العربي الى ثلاث مجاميع الأولى تمثل الدول القائد وهي التي تتضمن الدول التي احتلت المراتب الأولى والدول الواعدة التي احتلت مراتب وسطيه والمجموعة الثالثة هي الدول المتأخرة والتي تحتاج الدعم والتحفيز وان اختيارنا للدول المبحوثه لتمثل هذه المجاميع وكانت النتائج وجود اختلاف في إنجاز هذه الدول وفقا لأبعاد والمؤشرات المدروسة خلال العامين كما انها اختلفت في نسب الإنجاز فيما بينها، وبالرغم من ذلك فأن العراق و مصر قد حققا بشكل عام ارتفاعاً ملحوظا في هذا المؤشر في عام٢٠٢٢ عما كان عليه في عام٢٠٢٠ بلغ كثر من عشر نقاط في حين كان الارتفاع في قيمة مؤشر الأمارات (٠,٧٧) نقطه.

جدول (٣) ترتيب الدول المختارة في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام ٢٠٢٢ وفقاً لأبعاده الرئيسية

الدوله	الأسس الرقمية		الابتكار				الحكومة الإلكترونية		الأعمال الرقمية				المواطن الرقمي		المؤشر العام	
			الابتكار		المعرفة والتكنولوجيا				قوى السوق		تطور سوق المال					
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
العراق	15	12.83	22	27.34	17	6.25	18	20.05	14	22.99	17	32.58	16	35.17	13	33.95
مصر	10	39.25	7	48.67	9	20.66	9	55.27	4	64.90	11	66.56	10	59.33	10	52.36
الامارات	1	71.83	1	63.94	2	28.35	1	85.55	1	73.67	2	85.45	4	74.64	1	71.37

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي لعام ٢٠٢٢ (مرحلة ما بعد كوفيد19 وآفاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي)، صفحات متعددة.

الشكل (5) المحاور الرئيسية والمحاور الفرعية لمؤشر الاقتصاد الرقمي لعام 2022

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022'' مرحلة ما بعد كوفيد -19 وافاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي

الاستنتاجات

1. ان الاقتصاد الرقمي مرتبط بالتطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وامكانية توظيفه في الجوانب الاقتصادية
2. ان المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي قائم على خمس ابعاد اساسيه وتسع محاور رئيسيه يتم من خلالها قياس اداء الدول العربية والتقدم المحرز في هذه الابعاد والمحاور ويؤشر مكامن الخلل فيها ليتم معالجتها.
3. ان الدول المختارة احرزت تقدما في المؤشر العام للاقتصاد الرقمي في عام 2022 عما كانت عليه في عام 2020 الا انها اشرت ضعف وتراجع في بعض المحاور ومؤشراتها الفرعية وخاص في مجال البنيه التحتية والابتكار
4. وجود فجوة بين الدول قيد الدراسة سواء في المؤشر العام ام في المؤشرات الفرعية وهذا ما يعكسه احتفاظ هذه الدول على ترتيبها فيهذا المؤشر خلال العامين المدروسين مما يتطلب العمل على وضع سياسات استثماريه وتحفيزيه داعمه للتحول نحو الاقتصاد الرقمي وخاصة بالنسبة للعراق.

التوصيات:

1- ضرورة العمل على تعزيز البرامج والسياسات الحكومية الإلكتروني والعمل تحسين الخدمات المقدمة الكترونياً

2- وضع قوانين وتشريعات تضمن حقوق المتعاملين بشكل رقمي (الكتروني)

3- زيادة الاستمارات الموجه لدعم البنيه التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتبارها من العوامل المهمة في تحقيق التحول الرقمي

4- ضرورة العمل على تشجيع وتحفيز الابتكار في جميع الدول المدروسة وخاص العراق

5- العمل على رفع مهارات العاملين الرقمية من خلال الدورات التدريبية والتأهيلية

6- تعزيز التعاون المشترك بين الدول العربية وامكانيه الاستفادة من التجارب الناجحة وخاص تجربة الامارات.

المصادر

(1) اسماء ناويس واخرون ، الحكومة الالكترونية كأحد اشكال ارساء الاقتصاد الرقمي – قراءة لواقعها في الوطن العربي، مجلة العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الوادي، الجزائر،مجلد (٢)، عدد (١)،٢٠١٨.

(2) صندوق النقد العربي، الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٢٠

(3) مركز البحوث والمعلومات، الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية الواقع والتحديات، الرياض، ٢٠٢٢.

(4) الامم المتحده، الاسكوا، الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية ، لجنة التكنولوجيا فى اجل التنمية ، ٢٠١٧ .

(5) -عبد القادر زواتنية ، أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في ظل جائحة كورونا (كوفيد19) وأثره على تحقيق التنمية المستدامة - الاقتصاد الرقمي الدولة قطر نموذجاً ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد (١٨) ، العدد (٢٨) ، ٢٠٢٢.

(6) -وسيله عجال واخرون، دراسة تحليلية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي "دراسة حالة مجموعة من الدول العربية لسنة 2020"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، مجلد (٧)،عدد (١)،٢٠٢٢.

7- حلا زيدان ذنون واخرون، واقع مؤشرات الاقتصاد الرقمي في عدد من الدول العربية دراسة وصفيه تحليلية، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، مجلد (١)، عدد (٥)،٢٠٢١.

8-هبة عبد المنعم واخرون،. نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، صندوق النقد العربية، متاح على الرابط : https: //www.amf.org

9-الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، الرؤية العربيه للاقتصاد الرقمي، متاح على الرابط

https://arab-digital-economy.org/ar_arab-vision

10-هبه عبد المنعم ، واخرون ، مصدر سابق ص٢١،٢٢

11- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022 مرحلة ما بعد كوفيد19 وآفاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي، الأمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٢، ص١٧

12- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ، مؤشر الاقتصاد الرقمي ٢٠٢٠، كوفيد19 وضرورة التحول نحو الاقتصاد الرقمي، الأمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠،ص٢١،٢٢.

13- توق للابحاث، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي للعام 2022م تقرير صادر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي (AFDE)، متاح على الرابط https://taoqresearch.org